



في أصول البحث العلمي وتحقيق النصوص

رَفَعْنَا عَجْدَ الْوَلَدِ

عن فن تحقيق النصوص شيئا ، ولذلك جاءت هذه المطبوعات في كثير من الاحيان مليئة بالتصحيف والتحريف ، نصوصها مضطربة مشوشة ، تبعد كثيرا عن الاصل الذي كتبه مؤلفوها .

وبعين على عملية تحقيق النص ، أن يتعقبه الباحث في مصادره الاولى ، ولا يقتنع به في أول مصدر تقع عليه عينه ، وبمعنى آخر لا يصح للباحث أن يكفى بالمصادر الثانوية في الموضوع ، وهي التي تستقى معلوماتها من مصادر أقدم منها ؛ فاذا ذكر أحد اللغويين المحدثين قولاً نقله عن « الزهر » للسيوطي مثلاً ، فإن على الباحث أن يرجع الى كتاب « الزهر » نفسه ، فاذا رأى السيوطي ينقل هذا القول عن ابن جنى مثلاً ، فإن عليه أن يبحث عن هذا النص في كتب ابن جنى ، التي حفظتها لنا الايام ، وبعد ذلك في كثير من الاحيان مهمة صعبة ، الا اذا نص السيوطي مثلاً على اسم كتاب ابن جنى ، كالمختصر ، أو سر صناعة الاعراب ، أو غير ذلك .

وكلما عثر الباحث على النص الواحد في كتب متعددة ، كان أوثق لهذا النص ؛ لأن العبارة قد تصاب بتحريف في أحد المصادر ، فيقومها المصدر الثاني ، ويكفى للتدليل على هذا مراجعة النص الذي

يقوم البحث العلمي في الوقت الحاضر ، على أسس علمية متعارف عليها ، وسأقتصر في هذه المقالة على جانب واحد منها ، وهو جانب مصادر البحث ، لما لهذا الموضوع من أهمية كبرى في النتائج التي يصل اليها الباحث في بحثه ، ولارتباطه من جانب آخر بموضوع الخط العربي ، الذي أصيب بدهاء التصحيف والتحريف ، منذ أول نشأته ، بسبب تشابه أكثر حروف الهجاء العربية ، واختلاف أماكن النقط وعددها .

لذلك ، فإن أي باحث في العلوم الانسانية ، يجب - في رأبي - أن يكون على قدر من الخبرة بتحقيق النصوص ، حتى لا يثق في المصدر الذي يعتمد عليه وثوقاً مطلقاً .

وقد ارتبطت في الأذهان ، فكرة تحقيق النص بأعداده للنشر ، وليس الامر كذلك تماماً ، بل أن أي باحث مطالب بتحقيق النص ، الذي يستنبط منه نتائج معينة ، قبل أن يقدم على استنباط هذه النتائج ، وليس من اللازم أن يكون ذلك النص مخطوطاً ، فكثير من الكتب المطبوعة التي بين أيدينا ، لا تفرق كثيراً عن المخطوطات ؛ إذ ان الذين تولوا طبعها ونشرها ، طائفة من الوراقين وبعض الادعياء ، الذين لا يدرون

وقد يكون النص موجودا في كتب متعددة ، غير أنه منقول فيها كلها عن كتاب واحد محرف ، وحينئذ لا يغني التعدد هنا شيئا ؛ ومن أمثلة ذلك نص المزهر المحرف في الموضع السابق ، الذي أخذه بتحريفه دون فطنة الى ذلك ، كل من الشيخ محمد علي الدسوقي في كتابه : تهذيب الالفاظ العامة (ص ٤٢) ، والمستشرق أوجست فيشر في كتابه : المعجم اللغوي التاريخي (ص ١٢-١٣) ، والاستاذ عبدالوهاب حمودة في كتابه : القراءات واللهجات (ص ٢٩) والدكتور مهدي المخزومي في كتابه : مدرسة الكوفة (ص ٥٤) ، والدكتور صبحي الصالح في كتابه : دراسات في فقه اللغة (ص ١١٤) ، والدكتورة بنت الشاطي في كتابها : لغتنا والحياة (ص ٣٣) وغيرهم .

وخلاصة القول أن الباحث اذا وجد في المصادر الثانوية ما يحتاجه فعليه أن يرجع به الى المصادر الاصلية ، ليتحقق من صحته ، وقد عودتني التجارب الكثيرة أن العودة الى المصادر الاصلية ضرورة جدا ؛ لان كثيرا من هذه المصادر الثانوية ، قد تسيء فهم المصدر الاصيل أحيانا أو يصيها التصحيف والتحريف أحيانا أخرى . وسأضرب هنا بعض الامثلة التي صادفتني في أبحاثي المختلفة : فقد رأيت في كتاب « رابين » : Rabin, Ancient west Arabian (صفحة ٢٠٢/٢٣) النص التالي :

"The dialect of Kab'az (sic) is reported to have pronounced sa'q instead of sāq (leg) (Mukhaṣṣaṣ II 52)".

وترجمته : « يروى عن قبيلة كبحز أنها كانت تنطق ساق بدلا من ساق (المخصص ٥٢/٢) » . وكان من الممكن أن أقبس هذا النص ، للاستشهاد به على أنه الى جانب قبيلة طي ، توجد قبيلة أخرى تسمى قبيلة « كبحز » ، تهمز الكلمات

أقبسه السيوطي في القبائل التي تؤخذ عنها اللغة ، من كتاب الالفاظ والحروف لابي نصر الفارابي^(١) ، في كتابيه : « المزهر » و « الاقتراح » ، ومقارنة كل واحد منهما بالآخر ، حتى يتبين لنا صدق هذا القول : ففي المزهر (٢١١/١) : « ... فانه لم يؤخذ لامن لحم ولا من جذام ، لمجاورتهم أهل مصر والقبط ، ولا من قضاة وغان وايد ، لمجاورتهم أهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ، ولا من تغلب واليمن ؛ فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ، ولا من عبدالقيس وأزد عمان ؛ لانهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ... »

وفي الاقتراح (ص ١٩) : « ... فان لم يؤخذ لامن لحم ولا من جذام ، فانهم كانوا مجاورين لاهل مصر والقبط ، ولا من قضاة ، ولا من غسان ، ولا من ايد ؛ فانهم كانوا مجاورين لاهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا النمر ؛ فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر لانهم كانوا للنبط والفرس ، ولا من عبدالقيس ؛ لانهم كانوا سكان البحرين ، مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان ، لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ... »

وهكذا نرى من مقارنة النصين في كل من « المزهر » و « الاقتراح » أن كلمة : « اليمن » ، وكلمة : « للقبط » في المزهر ، تحريف للكلمتي : « النمر » و « للنبط » وهما في كتاب الاقتراح ، وصحتهما أوضح من أن يساق عليهما الدليل .

(١) لا يوجد هذا النص في كتاب الحروف ، لابي نصر الفارابي ، الذي نشره محسن مهدي - في بيروت سنة ١٩٦٩ .

اتى لا تستحق الهمز أصلاً ، وهو ما يسمى لدى علماء الغرب *overcorrectness* أو *Hyperurbanismus* وأسميه أنا بالحنقنة أو المبالغة في التصحیح (انظر كتابي : لحن العامة والتطور اللغوى ص ١٣٠) ، فإن الاحساس بأن نطق كلمة « رأس » أو « يأكل » أو غيرهما نطق عامي يقابل النطق الفصح : « رأس » و « يأكل » — هذا الاحساس كان يقود أحيانا الى الاعتقاد بأن حروف المد الأصلية ، مثل : « ساق » و « باز » و « موقد » (من أوقد) نطق عامي ، وأن الفصح فيه « ساق » و « باز » و « موقد » عن طريق المبالغة في التصحیح .

أقول : كان من الممكن أن أقتبس نص Rabin السابق دليلا على أن قبيلة « كبعز » تبلغ في التصحیح في ناحية الهمز ، تماما مثل قبيلة طي » ، التي اشتهر عنها أنها تقول : « السؤدد » بدلا من « السؤدد » (وهو من السيادة ، وفعله : سادسود ، فأصله الواو لا الهمز) ، غير أن المنهج العلمى يحتم على المرء هنا أن يرجع الى المصدر الرئيسى ، الذى أخذ عنه Rabin هذه النقطة ، وهو كتاب « المخصص » لابن سيدة (٥٢/٢ : ٧) ، وبالرجوع اليه وجدت النص فيه كما يلى : « أما قراءة من قرأ : وكشفت عن ساقها ، فانه همز ؟ لمشابهة الالف الهمزة ، وقيل هي لغة كَبَّازَر » ، أي أن همز كلمة : « ساق » لغة من اللغات العربية ، تماما مثل همز كلمة « باز » عند من يهمزها بدلا من « باز » بمعنى « صقر » .

والذى أوقع Rabin فى هذا الخطأ ، أنه قرأ العبارة فيما يبدو : « وقيل هي لغة كَبَّازَر » ، وعندما نقلها بحروفه اللاتينية ، استبدل بالرمز المصطلح عليه بين المستشرقين لكاتب الهمزة وهو

(د) رمز العين المصطلح عليه عندهم ، وهو رأس عين صغيرة (ع) سهوا منه ، وبذلك صارت الكلمة « بحروف اللاتينية Kabāz » غير أن Rabin قد شك فى وجود قبيلة عربية بهذا الاسم ، وهو ما دعاه الى أن يضع بعدها بين قوسين كلمة (sic) ومعناها باللاتينية : « كذا وردت الكلمة ، ولم أتبين وجهها » .

وهكذا يتبين لنا بالطريق العملى ، كيف أن الرجوع الى المصادر الاساسية ، ضرورى لتصحيح الخطأ ، الذى تقع فيه المصادر الثانوية أحيانا .

وهذا مثال آخر يبين ضرورة الرجوع الى المصادر الاساسية : فقد ذكر « فلوجل » Flügel فى كتابه : « مدارس العرب النحوية » ص ١٢١ Die grammatischen Schulen der Araber فى ترجمة الكسائى (عن الفهرست لابن السديم) ما يلى :

“Der Fihrist wiederum erzählt, dass er den Hörsaal des Mu'ad al-Harrā' besucht, und, während die übrigen Anwesenden einfache Überwürfe (حُلل) über den blossen körper trugen, (allein) mit einem rötlichen Mantel (bekleidet war) »

وترجمة العبارة : « ويحكى الفهرست أيضا أنه (أى الكسائى) كان يزور مجلس معاذ الهراء ، وكان سائر الحاضرين يرتدون الحلل على العرى ، أما هو فكان يرتدى وحده كساء أحمر » .

واذا راجعنا نص الفهرست (ص ١٠٤) وجدنا فيه ما يلى « وانما سمي الكسائي ؛ لانه كان يحضر مجلس معاذ الهراء ، والناس عليهم الحلل ، وعليه كساء ورداء » . ويهنا هنا العبارة الاخيرة ، وهي اتى فيها Flügel خطأ ، والظاهر أنه قرأ كلمة : « ورداء » (التي كتبت فى مخطوطة الفهرست ، التي كان يستخدمها بلا همزة) : « وَرَدَا » ، وفيها

على أنها صفة للكساء ، أى أنه كساء فى لون الورد ،
 فيكون أحمر اللون ، وفاته أنه لو كان الامر كذلك ،
 لوجب أن تكون العبارة : « وعليه كساء وردى » !
 ومن أمثلة المصادر الثانوية المضرة ، ما يوجد
 فى كتاب : « اعراب ثلاثين سورة » لابن خالويه
 (ص ١٢٨) من قوله : « وقال عمرو بن بحر الجاحظ
 فى كتاب الحيوان : والتين والزيتون : دمشق
 وفلسطين » ؟ فقد يظن من يكفى بهذا النص ، أن
 الجاحظ يفسر التين والزيتون بهذا التفسير ، غير
 أن من يبحث عن هذا فى كتاب الحيوان ، يجد
 الجاحظ يحكى هذا رأى عن غيره ، ويرفضه ويهزأ
 به بشدة فيقول (٢٠٨ / ١) : « وقد قال الله عز وجل :
 والتين والزيتون ، فزعم زيد بن أسلم أن التين
 دمشق ، والزيتون فلسطين ، وللغالبية فى هذا تأويل
 أرغب بالعترة عنه وعن ذكره ، وقد أخرج الله تبارك
 وتعالى الكلام مخرج القسم ، وما تعرف دمشق الا
 بدمشق ، ولا فلسطين الا بفلسطين » ، ثم مضى
 الجاحظ بعد ذلك يعدد فوائد التين والزيتون ، وقال
 بعد ذلك : « وليس لهذا المقدار عظمهما الله عز وجل ،
 وأقسم بهما ونوه بذكرهما » .

فأين من يعتمد على هذا النص فى مصدره
 الاصلى ، ممن يعتمد على نص مبتور ، فى مصدر
 ثانوى ، ينسب الى الجاحظ رأيا لم يقل به ؟
 ومثل ذلك ما فى الفهرست لابن النديم ، عند
 قوله فى ترجمة المبرد (ص ٩٥) ما نصه : « قال
 أبو سعيد رحمه الله : وقد نظر فى كتاب سيويه فى
 عصره جماعة لم يكن لهم كتب عنه ، يعنى المبرد ،
 مثل أبى ذكوان القاسم بن اسماعيل ... وذكر
 شخصين آخرين هما عسل بن ذكوان وأبو يعلى بن
 أبى زرعة .
 وإذا كان الباحث العجлан يكفى أحيانا بمثل

هذا النص ، لينى عليه أحكاما ، فيدعى أن أبا ذكوان
 وزميله كانوا من تلامذة المبرد ، غير أنهم لم يؤلفوا
 كتباً أخذوا مادتها عن المبرد ، فإن ذلك كله خطأ ؛ إذ
 انه ما قال أحد ان هؤلاء الثلاثة كانوا من تلامذة
 المبرد .

ويقضى المنهج العلمى فى هذه الحالة ، أن تبحث
 المصادر التى اعتمد عليها الفهرست فى هذه النقطة ،
 وقد رأينا النص يبدأ بعبارة : « قال أبو سعيد رحمه
 الله » فإذا عرفنا أن ابن النديم كان تلميذاً لأبى سعيد
 السيرافى ، وأن هذا الأخير قد أثق كتابا سماه :
 « أخبار النحويين البصريين » ، كان علينا أن نبحث
 فيه عن النص الذى ذكره ابن النديم فى كتابه
 الفهرست ، وبالفعل نجد النص فى أخبار
 النحويين البصريين للسيرافى (ص ٨٠) فيه :
 « وقد كان من نظرائه (أى المبرد) فى عصره ، ممن
 قرأ كتاب سيويه على المازنى : جماعة لم يكن لهم
 كتبته ، مثل أبى ذكوان ... وعسل بن ذكوان ...
 وأبى يعلى بن أبى زرعة » .

ومن هذه المراجعة للمصدر الاساسى ، نعرف
 أن عبارة : « لم يكن لهم كتب عنه » المذكورة فى
 الفهرست ، ليست الا تحريفا للعبارة الاصلية : « لم
 يكن لهم كتبته » ، ويظهر أن السرفافى هذا
 التحريف أن الألف فى « نهاته » قصرت بعض الشيء ،
 وكذلك الهاء لم تكن واضحة تماما ، فقرئت الكلمة
 لهذا السبب « كتب عنه » .

ويطول بنا الحديث ، اذا ذهبنا نعرض الامثلة
 الكثيرة ، التى تؤكد ضرورة تحقيق النص قبل
 استخدامه ، على أى نحو فى البحوث العلمية .

هذا ، وترتبط فكرة اللاحاح على رؤية النص
 الواحد فى أكثر من مصدر ، للتحقق من صحته
 والاطمئنان الى خلوه من التصحيف والتحريف ،

التي لا تستحق الهمز أصلاً ، وهو ما يسمى لدى علماء الغرب *overcorrectness* أو *Hyperurbanismus* وأسميه أنا بالحدقنة أو المبالغة في التفصح (انظر كتابي : لحن العامة والتطور اللغوي ص ١٣٠) ، فإن الاحساس بأن نطق كلمة « رأس » أو « ياكل » أو غيرهما نطق عامي يقابل النطق الفصح : « رأس » و « ياكل » - هذا الاحساس كان يقود أحيانا الى الاعتقاد بأن حروف المد الأصلية ، مثل : « ساق » و « باز » و « موقد » (من أوقد) نطق عامي ، وأن الفصح فيه « ساق » و « باز » و « موقد » عن طريق المبالغة في التفصح .

أقول : كان من الممكن أن أقبس نص Rabin السابق دليلا على أن قبيلة « كبز » تبالغ في التفصح في ناحية الهمز ، تماما مثل قبيلة طيء ، التي اشتهر عنها أنها تقول : « السوداء » بدلا من « السود » (وهو من السيادة ، وفعله : ساديسود ، فأصله الواو لا الهمز) ، غير أن المنهج العلمي يحتم على المرء هنا أن يرجع الى المصدر الرئيسي ، الذي أخذ عنه Rabin هذه النقطة ، وهو كتاب « المخصص » لابن سيدة (٢ / ٥٢ : ٧) ، وبالرجوع اليه وجدت النص فيه كما يلي : « أما قراءة من قرأ : وكشفت عن ساقها ، فانه همز ؛ لمشابهة الالف الهزمة ، وقيل هي لغة كَبَّازٍ » ، أي أن همز كلمة : « ساق » لغة من اللغات العربية ، تماما مثل همز كلمة « باز » عند من يهيمزها بدلا من « باز » بمعنى « صقر » .

والذي أوقع Rabin في هذا الخطأ ، أنه قرأ العبارة فيما يبدو : « وقيل هي لغة كَبَّازٍ » ، وعندما نقلها بحروفه اللاتينية ، استبدل بالرمز المصطلح عليه بين المستشرقين لكاتب الهزمة وهو

(د) رمز العين المصطلح عليه عندهم ، وهو رأس عين صغيرة (ع) سهوا منه ، وبذلك صارت الكلمة بالحروف اللاتينية Kab'az . غير أن Rabin قد شك في وجود قبيلة عربية بهذا الاسم ، وهو ما دعاه الى أن يضع بعدها بين قوسين كلمة (sic) ومعناها باللاتينية : « كذا وردت الكلمة » ، ولم أتنبئ وجهها .

وهكذا يتبين لنا بالطريق العملي ، كيف أن الرجوع الى المصادر الاساسية ، ضروري لتصحيح الخطأ ، الذي تقع فيه المصادر الثانوية أحيانا .

وهذا مثال آخر يبين ضرورة الرجوع الى المصادر الاساسية : فقد ذكر « فلوجل » Flügel في كتابه : « مدارس العرب النحوية » ص ١٢١ Die grammatischen Schulen der Araber في ترجمة الكسائي (عن الفهرست لابن النديم) ما يلي :

“Der Fihrist wiederum erzählt, dass er den Hörsaal des Mu'ad al-Harrā' besucht, und, während die übrigen Anwesenden einfache Überwürfe (حلال) über den blossen körper trugen, (allein) mit einem röthlichen Mantel (bekleidet war) .

وترجمة العبارة : « ويحكى الفهرست أيضا أنه (أي الكسائي) كان يزور مجلس معاذ الهراء » وكان سائر الحاضرين يرتدون الحلال على العري ، أما هو فكان يرتدى وحده كساء أحمر » .

واذا راجعنا نص الفهرست (ص ١٠٤) وجدنا فيه ما يلي « وانما سمي الكسائي ؛ لانه كان يحضر مجلس معاذ الهراء ، والناس عليهم الحلل ، وعليه كساء ورداء » . وبهنا هنا العبارة الاخيرة ، وهي التي فهمها Flügel خطأ ، والظاهر أنه قرأ كلمة : « ورداء » (التي كتبت في مخطوطة الفهرست ، التي كان يستخدمها بلا همزة) : « وَرَدَاء » ، وفهمها

هذا النص ، لينى عليه أحكاما ، فيدعى أن أبا ذكوان وزميله كانوا من تلامذة المبرد ، غير أنهم لم يؤلفوا كتابا أخذوا مادتها عن المبرد ، فإن ذلك كله خطأ ؛ إذ انه ما قال أحد ان هؤلاء الثلاثة كانوا من تلامذة المبرد .

ويقضى المنهج العلمى فى هذه الحالة ، أن تبحث المصادر التى اعتمد عليها الفهرست فى هذه النقطة ، وقد رأينا النص يبدأ بعبارة : « قال أبو سعيد رحمه الله » ، فإذا عرفنا أن ابن التديم كان تلميذاً لأبى سعيد السيرافى ، وأن هذا الأخير قد ألف كتابا سماه : « أخبار النحويين البصريين » ، كان علينا أن نبحث فيه عن النص الذى ذكره ابن التديم فى كتابه الفهرست ، وبالفعل نجد النص فى أخبار النحويين البصريين للسيرافى (ص ٨٠) وفيه : « وقد كان من نظرائه (أى المبرد) فى عصره ، ممن قرأ كتاب سيبويه على المازني : جماعة لم يكن لهم كتاباته ، مثل أبى ذكوان ... وعسل بن ذكوان ... وأبى يعلى بن أبى زرعة » .

ومن هذه المراجعة للمصدر الاساسى ، نعرف أن عبارة : « لم يكن لهم كتب عنه » المذكورة فى الفهرست ، ليست الا تحريفا للعبارة الاصلية : « لم يكن لهم كتاباته » ، ويظهر أن السر فى هذا التحريف أن الالف فى « نباهته » قصرت بعض الشيء ، وكذلك الهاء لم تكن واضحة تماما ، فقرئت الكلمة لهذا السبب « كتب عنه » .

ويطول بنا الحديث ، اذا ذهبنا نعرض الامثلة الكثيرة ، التى تؤكد ضرورة تحقيق النص قبل استخدامه ، على أي نحو فى البحوث العلمية .

هذا ، وترتبط فكرة الالاحاح على رؤية النص الواحد فى أكثر من مصدر ، للتحقق من صحته والاطمئنان الى خلوه من التصحيف والتحريف ،

على أنها صفة للكساء ، أى أنه كساء فى لون الورد ، فيكون أحمر اللون ، وفاته أنه لو كان الامر كذلك ، لوجب أن تكون العبارة : « وعليه كساء وردى » ! ومن أمثلة المصادر الثانوية المضرة ، ما يوجد فى كتاب : « اعراب ثلاثين سورة » لابن خالويه (ص ٢٨) من قوله : « وقال عمرو بن بحر الجاحظ فى كتاب الحيوان : والتين والزيتون : دمشق وفلسطين » ؛ فقد يظن من يكتفى بهذا النص ، أن الجاحظ يفسر التين والزيتون بهذا التفسير ، غير أن من يبحث عن هذا فى كتاب الحيوان ، يجد الجاحظ يحكى هذا رأى عن غيره ، ويرفضه ويهزأ به بشدة فيقول (٢٠٨/١) : « وقد قال الله عز وجل : والتين والزيتون ، فرعم زيد بن أسلم أن التين دمشق ، والزيتون فلسطين ، وللغالية فى هذا تأويل أرغب بالفترة عنه وعن ذكره ، وقد أخرج الله تبارك وتعالى الكلام مخرج القسم ، وما تعرف دمشق الا بدمشق ، ولا فلسطين الا بفلسطين » ، ثم مضى الجاحظ بعد ذلك يعدد فوائد التين والزيتون ، وقال بعد ذلك : « وليس لهذا المقدار عظمهما الله عز وجل ، وأقسم بهما ونوه بذكرهما » .

فأين من يعتمد على هذا النص فى مصدره الاصلى ، ممن يعتمد على نص مبتور ، فى مصدر ثانوى ، ينسب الى الجاحظ رأيا لم يقل به ؟

ومثل ذلك ما فى الفهرست لابن التديم ، عند قوله فى ترجمة المبرد (ص ٩٥) ما نصه : « قال أبو سعيد رحمه الله : وقد نظر فى كتاب سيبويه فى عصره جماعة لم يكن لهم كتب عنه » ، يعنى المبرد ، مثل أبى ذكوان القاسم بن اسماعيل ... وذكر شخصين آخرين هما عسل بن ذكوان وأبو يعلى بن أبى زرعة .

واذا كان الباحث المجاهد يكتفى أحيانا بمثل

بفكرة تخريج النصوص الشعرية في النص الذي يراد نشره ؟ فقد سار جلة المحققين من المستشرقين والعرب ، على الاستقصاء في هذه المسألة ، والتيه إلى جبهة المواضع التي ورد فيها هذا البيت أو ذاك ، في المصادر التي بين أيديهم .

وقد يعيب بعض الناس هذا المنهج ؟ إذ يرون فيه مبالغة وإسرافاً في التخريج ، كما ينادى بعضهم بالاكفاء بمصدر أو بمصدرين ، ولا سيما في الشعر المشهور المتداول .

وما درى هؤلاء وأولئك أن هذا التخريج المستقصى ، قد يفيد باحثاً أو محققاً ، يجد أمامه هذا البيت أو ذاك في سياق شرعي غير مفهوم ، أما لاختصار محل في العبارة ، وأما لتصحيح أو تحريف ، أصاب هذا النص في كتاب مطبوع أو مخطوط ، والوسيلة المأمونة العاقبة في مثل هذه الحالة ، هي البحث عن مثل هذا البيت في مصادره المختلفة ، لعله يثر في بعضها على سياقه الخالي من الاضطراب والتشويش .

مثل هذا الباحث أو المحقق يحمد لهذه الطريقة المستقصية في تخريج الأشعار ، أن وضعت أمامه جمهرة مصادر البيت الذي يهمه ، ووفرت له كثيراً من الجهد والمشقة .

وهذا مثال واحد بين مدى صدق هذا القول : ففي شرح قصيدة عدى بن الرقاع ، التي نشرها الأستاذ عبدالعزيز الميمني في الطرائف الأدبية (ص ٩٢-٩٧) شرح البيت التالي :

وبها مناخ قلتما نزلت به

ومصمتات من بنات مياها

بما يأتي : . . . مصمتات يعني بمذاب ملتزات محدرات سموات لعله (كذا) أكلها وشربها . . كذا ساق الميمني نص المخطوطة كما هو

بتحريفه ، ولم يتبين وجه الصواب فيه ، فكتب بعده كلمة (كذا) ، ولو أتيح للاستاذ الميمني أن يعرف مصادر هذا البيت ، لرأى في سياق بعضها ، ما يعينه على اصلاح هذا التحريف ، الذي شوه وجه النص ؛ ففي لحن العوام للزبيدي (ص ١٧٢) : « وقبال أبو نصر : أنا بشريدة مصمتة ، إذا رفعها كالصومعة ، وحدد رأسها ، ويقال : بمرات مصمتات إذا كانت ملتزقات عطاشاً فيهن ضرر * وأنشد يعقوب لعدى بن الرقاع : ولها مناخ . . . البيت » .

وعلى ضوء نص « لحن العوام » يمكن اصلاح الخلل الواقع في نص « الطرائف الأدبية » على النحو التالي : « مصمتات يعني بمرات ملتزقات محدداً بمرات لقلة أكلها وشربها » .

على أن الاكتفاء بمصدر أو بمصدرين ، قد يجر إلى ادعاء خطأ نسبة بيت ، وردت في مصادر لم يرها المحقق ، أو القول بتحريف أو تصحيح في رواية ، لم يجهد المحقق نفسه في البحث عنها ، أو ترك التصحيح والتحريف كما هو ، لثورته عليه مرة أخرى في مصدره الذي اكفى به .

وقد وقعت أنا في بعض ذلك ، عند تحقيق كتاب « لحن العوام للزبيدي » ؛ إذ ادعيت (في صفحة ١٣٩) أن رواية بيت الفرزدق :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع

من المال الا مسحاً أو مجرف

محرفة في ديوانه ، وأن الصواب : « مجلف » ، غير أن من يطلع على كتاب « الأبدال » لأمي الطيب النفوي (٧٠/٢) يعرف أن البيت يقال بالروايتين : « مجلف » أو « مجرف » !

هذه هي بعض علامات على الطريق ، تستدعي خبرة متواضعة في معالجة النصوص ، وتجارب شاقة في ميدان البحث العلمي ، وبالله التوفيق .